

بعد أن كانت من اختصاص «التجارة» صلاحية توقيع عقود «السياحة» تنقل إلى «الإعلام»

وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لنقل جميع المخصصات المالية في هذا القطاع إلى وزارة الإعلام بالتنسيق مع وزارة المالية. وأوضحت «الفتوى والتشريع» أنه ووفقا لقرار مجلس الوزراء بنقل تبعية القطاع من «التجارة» إلى «الإعلام» تم نقل الاختصاصات المخولة قانونا لوزير التجارة والصناعة في الإشراف والتوجيه ومتابعة تنفيذ القوانين على القطاعات الداخلة في نطاق هذه الوزارة ومنها قطاع السياحة إلى وزير الإعلام تنفيذا لقرار مجلس الوزراء، وأصبح توقيع العقود في قطاع السياحة من اختصاص وزير الإعلام أو من يفوضه، وذلك من تاريخ 2015/3/23. علما أنه بتاريخ 2015/2/23 أصدر مجلس الوزراء قرارا رقم 2015/441 بالموافقة على نقل قطاع السياحة من وزارة التجارة والصناعة إلى وزارة الإعلام.

عاطف رمضان

أرسلت إدارة الفتوى والتشريع بمجلس الوزراء كتابا إلى وزارة التجارة والصناعة طلبت رأيها بشأن تحديد الوزارة صاحبة الصفة في التوقيع على العقود التالية لصدور قرار وزير الإعلام رقم 2015/64 بتاريخ 2015/8/3 بنقل موظفي قطاع السياحة من وزارة التجارة إلى وزارة الإعلام. وجاء في الكتاب أن وزير الإعلام أو من يفوضه هو صاحب الصفة في التوقيع على العقود الخاصة بقطاع السياحة والتي تدرج اعتبارا من 2015/3/23. علما أنه بتاريخ 2015/2/23 أصدر مجلس الوزراء قرارا رقم 2015/441 بالموافقة على نقل قطاع السياحة من وزارة التجارة والصناعة إلى وزارة الإعلام.

«الرويح» مستشار «كيبكو» في إصدار سندات

الضوء على دورنا في خدمة أكبر وأهم الشركات في الكويت. ونحن نتطلع إلى الإستمرار في خدمة ودعم عملائنا للوصول بهم إلى تحقيق أهدافهم الإستراتيجية..

رغم الظروف الاقتصادية الصعبة.. وفي السياق ذاته، قال جون كونهن الشريك في ASAR: «إن مشاركتنا في هذه الصفقة الهامة هو دليل على نمو الشركات الموجودة في الكويت وازدهارها في ساحة أسواق رأس المال العالمية، فهذه الصفقة توضح قدرات ASAR في قطاع أسواق المال وتسلط

أعلن مكتب الرويح وشركاه للمحاسبة والاستشارات القانونية، ASAR، تعيينه من قبل شركة مشاريع الكويت القابضة «كيبكو» كمستشار قانوني في الكويت في عملية إصدار سندات بقيمة 150,54 مليون دينار لمدة 7 سنوات تحت مظلة برنامجها لإصدار أوراق مالية متوسطة الأجل باليورو بقيمة 3 مليارات دولار.

وحظي الإصدار بطلب كبير من المستثمرين عند إطلاقه حيث فاق الإكتتاب قيمته بمقدار 2,5 مرة، مما يؤكد ذلك على الثقة العالية من مستثمري العالم لشركة مشاريع الكويت القابضة «كيبكو».

وأتاح الطلب القوي على السندات لشركة مشاريع الكويت القابضة «كيبكو» تسعيره عند سعر فائدة ثابتة بنسبة 5٪. وقد وزعت السندات على نطاق جغرافي كبير بنسبة 32٪ للمستثمرين الأوروبيين، وبنسبة 28٪ و23٪ و14٪ و3٪ للمستثمرين من آسيا والمملكة المتحدة والشرق الأوسط ومستثمري الحسابات الخارجية الأميركية على التوالي.

وفي هذا الصدد، قال المستشار القانوني في ASAR روب ليل: «إننا سعداء بالعمل مع شركة مشاريع الكويت القابضة «كيبكو» وتمثيلها في مثل هذه الصفقات الكبيرة لمدة من الوقت. كما أن مكتب الرويح وشركاه - ASAR يقدر الثقة الغالية التي وضعتها إدارة «كيبكو» في مكتبنا، فهذه الصفقة تؤكد استمرار اهتمام المستثمرين في هذه الفئة من الأصول وبشركة مشاريع الكويت القابضة «كيبكو».



«QNB»: «المركزي الأوروبي».. مدفع ضخم مع شح في الذخيرة

النمو، حيث دخلت منطقة اليورو مرحلة من الانكماش في فبراير بمعدل تضخم 0,2٪ على أساس سنوي. وكان ذلك بصورة رئيسية بسبب انخفاض أسعار النفط، والتي كان من المفترض ألا يكون لها سوى تأثير مؤقت على التضخم. ومع ذلك، أعرب البنك المركزي الأوروبي عن مخاوف من أن انخفاض التضخم قد يصبح أكثر استدامة، حيث بالإمكان أن يؤدي إلى أن تقبل الشركات والعاملين باعتماد أسعار وأجور أقل، وهو ما قد يقود إلى إبقاء معدلات التضخم على انخفاض ويجعل من الصعب على البنك المركزي الأوروبي تحقيق معدل التضخم المستهدف 2٪. إضافة إلى ذلك، قام البنك المركزي الأوروبي بخفض توقعاته للنمو، وذلك أساسا بسبب المخاوف بشأن تباطؤ الاقتصاد العالمي. ما مدى النجاح المتوقع للبنك المركزي الأوروبي في تحقيق أهدافه؟ يمكن لحجم واتساع

تناول تقرير لبنك قطر الوطني (QNB) ما قام به البنك المركزي الأوروبي في يوم 10 مارس من خلال تنفيذ مجموعة من التدابير الميسرة، من بينها خفض أسعار الفائدة والتوسع في برنامج التيسير الكمي. ورغم أن هذه الإجراءات كانت مفيدة من حيث حجمها ومدى نطاقها، إلا أن ردود فعل الأسواق تجاه هذه التدابير لاتزال متباينة. وقد يكون مرد ذلك للمخاوف بشأن حجم الذخيرة الإضافية المتبقية لدى البنك المركزي الأوروبي. وذكر التقرير أن البنك المركزي الأوروبي اتخذ عددا من الخطوات، فقد تم تخفيض سعر الفائدة على الودائع بنسبة 10 نقطة أساس إلى -0,4٪ بينما تم خفض أسعار الفائدة الأخرى بمقدار 5 نقاط أساس. وبالإضافة إلى ذلك، تم توسيع برنامج التيسير الكمي من حيث الحجم (تمت زيادة برنامج مشتريات الأصول الشهرية بمقدار 20 مليار يورو إلى 80 مليار يورو) ومن حيث النطاق (قرر البنك المركزي الأوروبي الآن شراء سندات الشركات من الدرجة الاستثمارية). وأخيرا، تم الإعلان عن سلسلة جديدة من عمليات إعادة التمويل المستهدفة طويلة الأجل. وسيستج ذلك للبنوك أن تحصل على قروض رخيصة، بأسعار فائدة قد تكون منخفضة لحدود سعر الفائدة على الودائع (0,4٪) إذا استوفت البنوك شرط إقراض المال إلى الاقتصاد.

وأوضح التقرير أن الهدف من السياسة النقدية الميسرة هو رفع معدل التضخم ودعم



توقعات 2016 توقعات 2018



فرض ضريبة القيمة المضافة سيعزز وضع الموارد المالية للحكومات الخليجية في ظل استمرار انخفاض النفط

إلى المستهلكين في نهاية المطاف.

النفط والنمو الاقتصادي

وليس من المتوقع ان يكون لضريبة القيمة المضافة تأثير ملحوظ على النمو الاقتصادي على نطاق أوسع، ولكن الخطير يعتمد على سعر النفط والأوضاع الاقتصادية في عام 2016، والذي يكاد يكون من المستحيل التنبؤ بها. ويمكن لدرجة عالية من الوضوح المالي أيضا تشجيع الاستثمار في دول الخليج.

ويقول كيتشن «إنه على المدى الطويل، إذا رأت الشركات ان هذه الضرائب منخفضة نسبيًا فإن ذلك يمنحها درجة من الثقة في الاستقرار الاقتصادي، خصوصا إذا كان ما انفقت على البنية التحتية الأساسية من شأنه ان يسهل إدارة الأعمال».

وأضاف «إن ضريبة الشركات والدخل ستعرق تطبيقهما وقتا أطول لأسباب فنية وسياسية، ولكن يمكننا أن نرى تطبيقهما في نهاية المطاف».

وأوضح كيتشن ان الميزة فسي دول مجلس التعاون الخليجي هي أنها تبدأ في مسالة الضرائب من الصفر مقارنة مع كل من أوروبا وأمريكا الشمالية حيث تعتبر مسالة الضرائب بالغة التعقيد.

وقد رفعت سلطنة عمان مؤخرا الضريبة للشركات لمعدل ثابت قدره 15٪ على أي أرباح تتجاوز 30 ألف ريال عماني، أما الإمارات والكويت فقد فرضت ضريبة على الشركات الأجنبية خارج المناطق الحرة، في حين تطبق ضرائب أخرى أعلى على الشركات العاملة فقط في قطاع النفط والغاز.

ستزيد ثقة المقرضين في حكومات مجلس التعاون «القيمة المضافة» رافد لميزانيات الخليج.. أكثر ثباتا من الإيرادات النفطية

قالت مجلة ميد: ان فرض ضريبة قيمة مضافة بنسبة 5٪ في دول مجلس التعاون الخليجي، والمقرر البدء في تطبيقها اعتبارا من 2018، يمثل تغييرا كبيرا بالنسبة للحكومات وقطاع الأعمال في دول المنطقة، ولا مناص من ان تتأثر الشركات وكذلك المستهلكون بالافار المالية السلبية لهذا القرار، غير ان الإصلاحات الاقتصادية تعتبر على نطاق واسع من النواحي الإيجابية بالنسبة لحكومات دول التعاون. واضافت المجلة ان اعتماد دول التعاون على النفط كمورد رئيسي للخرينة بلغت نسبته 78٪ في 2014، وفقا لتقرير صندوق النقد الدولي اصبح من المشاكل الرئيسية الكبرى في عام 2015 عندما دهورت الموارد النفطية، ما دى الى عجوزات مالية كبرى في دول التعاون بلغت نسبتها في المتوسط 13,2٪ من الناتج المحلي الاجمالي الخليجي. ومضت المجلة الى القول: ان زيادة ضريبة الدخل من 1,4٪ فقط من الناتج المحلي الاجمالي في 2014 الى اكثر من 3٪، وفقا لتقديرات الصندوق، ستعزز وضع الموارد المالية لهذه الحكومات.

محمد عيسى

وأضاف قائلا: «إنه من مصلحة الشركات ان تقوم بجمع ضريبة القيمة المضافة بالتناوب مع ما موردين يقومون بتحصيل هذه الضريبة التي تحتاج إلى توثيق، حتى يتمكنوا من المطالبة بهذه الضريبة (ضريبة القيمة المضافة)، حيث ان الجميع خاضعون للمراقبة».

ويذكر ان هذه الضريبة ستزيد تكلفة السلع على المستهلك، ما قد يؤثر على الاستثمار ككل، الا ان من المتوقع ان يكون هذا الاثر ضئيلا وقصير الاجل. حيث يقول البورنو: «ان تأثير ضريبة القيمة المضافة على الإنفاق الاستهلاكي يعتمد على القدرة التنافسية لقطاع التجزئة».

وقال «ميد»: إن هناك نحو 100 سلعة غذائية أساسية معفاة من الضريبة في الإمارات، بالإضافة إلى العناية الصحية والتعليم. ومع صعوبة تقدير حجم إيرادات هذه الضريبة فإنه لا شك أنها ستمثل جانبا كبيرا من الناتج المحلي الاجمالي في الإمارات، والجانب الاقل في قطر.

ونسبت المجلة الى رئيس الاستراتيجية في بنك دبي الوطني شاهر البورنو قوله «أن الحكومات ستعتمد على تطبيق الضريبة الجديدة وستحتاج الى بنية هيكلية للنظام

تطبيق وتنفيذ ضريبة الشركات أو ضريبة الدخل، الأمر الذي يتطلب إدارة معقدة لتدقيق المالية لدافعي الضرائب، فضلا عن انه من الناحية النظرية، ينبغي على الشركات جمع الضرائب من تلقاء نفسها».

وأضاف قائلا: «إنه من مصلحة الشركات ان تقوم بجمع ضريبة القيمة المضافة بالتناوب مع ما موردين يقومون بتحصيل هذه الضريبة التي تحتاج إلى توثيق، حتى يتمكنوا من المطالبة بهذه الضريبة (ضريبة القيمة المضافة)، حيث ان الجميع خاضعون للمراقبة».

ويذكر ان هذه الضريبة ستزيد تكلفة السلع على المستهلك، ما قد يؤثر على الاستثمار ككل، الا ان من المتوقع ان يكون هذا الاثر ضئيلا وقصير الاجل. حيث يقول البورنو: «ان تأثير ضريبة القيمة المضافة على الإنفاق الاستهلاكي يعتمد في

تطبيق وتنفيذ ضريبة الشركات أو ضريبة الدخل، الأمر الذي يتطلب إدارة معقدة لتدقيق المالية لدافعي الضرائب، فضلا عن انه من الناحية النظرية، ينبغي على الشركات جمع الضرائب من تلقاء نفسها».

وأضاف قائلا: «إنه من مصلحة الشركات ان تقوم بجمع ضريبة القيمة المضافة بالتناوب مع ما موردين يقومون بتحصيل هذه الضريبة التي تحتاج إلى توثيق، حتى يتمكنوا من المطالبة بهذه الضريبة (ضريبة القيمة المضافة)، حيث ان الجميع خاضعون للمراقبة».

ويذكر ان هذه الضريبة ستزيد تكلفة السلع على المستهلك، ما قد يؤثر على الاستثمار ككل، الا ان من المتوقع ان يكون هذا الاثر ضئيلا وقصير الاجل. حيث يقول البورنو: «ان تأثير ضريبة القيمة المضافة على الإنفاق الاستهلاكي يعتمد في

لدى دول التعاون باستثناء الإمارات مجال لدراسة فرض الضريبة حتى 2019

مزايا طرح القيمة المضافة أبسط بكثير من تطبيق وتنفيذ ضريبة الشركات

تأثير الضريبة على الإنفاق الاستهلاكي يعتمد على القدرة التنافسية لقطاع التجزئة

وقال «ميد»: إن هناك نحو 100 سلعة غذائية أساسية معفاة من الضريبة في الإمارات، بالإضافة إلى العناية الصحية والتعليم.

ومع صعوبة تقدير حجم إيرادات هذه الضريبة فإنه لا شك أنها ستمثل جانبا كبيرا من الناتج المحلي الاجمالي في الإمارات، والجانب الاقل في قطر.

ونسبت المجلة الى رئيس الاستراتيجية في بنك دبي الوطني شاهر البورنو قوله «أن الحكومات ستعتمد على تطبيق الضريبة الجديدة وستحتاج الى بنية هيكلية للنظام

وقال «ميد»: إن هناك نحو 100 سلعة غذائية أساسية معفاة من الضريبة في الإمارات، بالإضافة إلى العناية الصحية والتعليم. ومع صعوبة تقدير حجم إيرادات هذه الضريبة فإنه لا شك أنها ستمثل جانبا كبيرا من الناتج المحلي الاجمالي في الإمارات، والجانب الاقل في قطر.

ونسبت المجلة الى رئيس الاستراتيجية في بنك دبي الوطني شاهر البورنو قوله «أن الحكومات ستعتمد على تطبيق الضريبة الجديدة وستحتاج الى بنية هيكلية للنظام

وقال «ميد»: إن هناك نحو 100 سلعة غذائية أساسية معفاة من الضريبة في الإمارات، بالإضافة إلى العناية الصحية والتعليم. ومع صعوبة تقدير حجم إيرادات هذه الضريبة فإنه لا شك أنها ستمثل جانبا كبيرا من الناتج المحلي الاجمالي في الإمارات، والجانب الاقل في قطر.

هيئة تشريع فيدرالية لتطبيق الضريبة

قالت مجلة «ميد»: إن هناك نحو 100 سلعة غذائية أساسية معفاة من الضريبة في الإمارات، بالإضافة إلى العناية الصحية والتعليم. ومع صعوبة تقدير حجم إيرادات هذه الضريبة فإنه لا شك أنها ستمثل جانبا كبيرا من الناتج المحلي الاجمالي في الإمارات، والجانب الاقل في قطر.

ونسبت المجلة الى رئيس الاستراتيجية في بنك دبي الوطني شاهر البورنو قوله «أن الحكومات ستعتمد على تطبيق الضريبة الجديدة وستحتاج الى بنية هيكلية للنظام

بورصة الكويت السادسة خليجيا من حيث نسبة المكاسب

«بيان»: تصنيف «موديز» أضعف قوة المصارف



هل تنجح السلطان في إجراء إصلاحات اقتصادية سريعة لتجاوز الأزمة؟

بستمر لفترة طويلة، هذا بالإضافة إلى تأثير ميزانيات الشركات والمؤسسات المحلية عند تقييمها لاستثماراتها الخارجية بالدينار الكويتي، وبالتالي ازدياد النقل على كاهل الاقتصاد الوطني ليتحمل عبئا إضافيا كان في غنى عنه. هذا، وقد أضاف التصنيف الائتماني السيادي الأخير لـ «موديز» المزيد من الضغط على

الجهات المصرفية وأضعف من قوتها على الاقتراض أو التمويل، مما زاد من معاناة الاقتصاد المحلي، لذا، نتطلع قدما إلى الالتزام بالإلتزام الزمني المحدد لتنفيذ وثيقة الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح المالي والاقتصادي التي أعدتها لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الوزراء، فطالما تم طرح ومناقشة عدة مشاريع ومقترحات لتطوير وإصلاح الوضع

الذي تعاني منه في ظل التراجع المستمر لأسعار النفط، الذي تعتمد عليه الدولة كمصدر شبه رئيسي لإيراداتها، والذي يتوقع أن

تناول التقرير الاسيوعي لشركة بيان للاستثمار ما قدمه محافظ بنك الكويت المركزي، خلال الاجتماع الاسيوعي لمجلس الوزراء الذي عقد في الأسبوع الماضي، شرحا استعرض فيه التحديات الناتجة عن الأوضاع الاقتصادية المحلية من خلال أربعة محاور شملت الأوضاع الاقتصادية والمالية وتطورات الأوضاع النقدية والمصرفية ودور بنك الكويت المركزي ومستجدات التصنيف الائتماني السيادي للكويت ومساهمات الإصلاح المالي والاقتصادي، كما أكد على سلامة وصلابة الأوضاع النقدية والمصرفية في المرحلة الراهنة، موضحا سياسة سعر صرف الدينار الكويتي القائم على نظام الربط بسلسلة خاصة من العملات العالمية الرئيسية والتي تعتبر الإطار الأساسي للسياسة النقدية لبنك الكويت المركزي. وقال التقرير انه في ظل التراجع المستمر لأسعار النفط، الذي تعتمد عليه الدولة كمصدر شبه رئيسي لإيراداتها، والذي يتوقع أن